

قاضي: بلاك ووتر تحاكم وفقاً للقانون العراقي

رايس تعتذر شخصياً من المالكى بشأن قضية ساحة النسر

بغداد / الوكالات

اعلنت الحكومة العراقية امس الثلاثاء ان وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس قدمت "اعتذاراً شخصياً" لرئيس الوزراء نوري المالكي في اتصال هاتفي بعد مقتل ثمانية مدنيين عراقيين على يد عناصر شركة بلاك ووتر الاميركية.

وقال بيان صادر عن رئاسة المكتب الاعلامي للمالكى ان "وزيرة الخارجية رايس ابغلت رئيس الوزراء المالكى اعتذارها الشخصي والحكومة الاميركية عن الحادثة التي وقعت في ساحة النسر الاحد".

واضاف البيان الى ان "رايس اكدت خلال الاتصال الهاتفي ان الولايات المتحدة ستتحذّر إجراءات فورية تظهر عزمها على عدم السماح بتكرار مثل هذه الأعمال".

إلى ذلك اعلنت الحكومة امس الثلاثاء انها بصدد اعادة النظر في وضع جميع شركات الحماية الامنية الاجنبية والمحلية.

وقال علي الدبغ الناطق الرسمي للحكومة في بيان ان "مجلس الوزراء

اكّد في الاجتماع الذي عقده الثلاثاء على ضرورة إعادة النظر في وضع شركات الحماية الامنية الأجنبية والمحلية العاملة في العراق بما يتناسب والقوانين العراقية".

واضاف ان "القرار جاء بسبب الاعتداء الائم الذي قام به عدد من منتسبي شركة الحماية الاميركية بلاك ووتر بحق المواطنين العراقيين".

واكد الديباغ ان "مجلس الوزراء يؤيد الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بإيقاف ترخيص الشركة المذكورة واجراء تحقيق عاجل لمحاسبة الأفراد الذين قاموا بالاعتداء على المواطنين والزام الشركة باحترام القوانين العراقية وكرامة المواطنين وكل مايسفر عنه التحقيق من تبعات والتزامات".

وكان رئيس الوزراء قد اذان بشدة اطلاق النار من قبل عناصر الحماية على المدنيين والذي راح ضحيته ثمانية اشخاص ووقع حوالي عشرين جريحاً الاحد ووصفه بالعمل "الاجرامي".

وكانت السفارة الاميركية في بغداد اكدت ان قافلة سيارات امنية تابعة لوزارة الخارجية اطلقت النار بعد تعرضها لهجوم.

واتهم شهود عناصر حماية قافلة

رسمية اميركية باطلاق النار بصورة كثيفة ومباشرة في ساحة النسر غرب بغداد ما ادى الى مقتل ثمانية اشخاص.

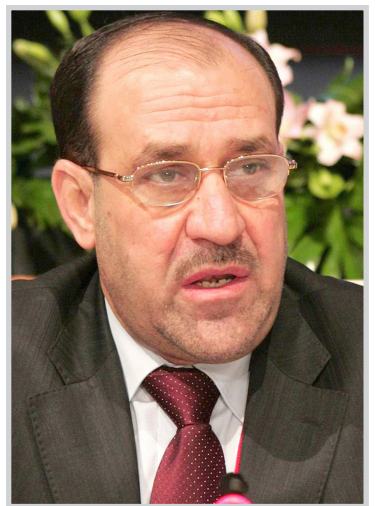
وبعد هذا الحادث اعلنت الحكومة العراقية الغاء ترخيص عمل بلاك ووتر، وهي اكبر الشركات الامنية الاميركية الخاصة، التي تتولى حماية الدبلوماسيين الاميركيين في العراق.

الى ذلك اكد المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى امس الثلاثاء ان شركة الحماية الامنية الاميركية بلاك ووتر تخضع للقانون العراقي وان القضاء على البلاد هو المسؤول عن محاكمتها على خلفية مقتل ثمانية مدنيين قبل يومين.

واوضح القاضي عبد الستار غفار بيرقدار ان "هذه الشركة تخضع للقانون العراقي والجريمة ارتكبت على الارض العراقية والقضاء في البلد هو المسؤول عن مقاضاتهم".

واشار القاضي الى ان المتضررين وعائلات الضحايا هم الذين يقدمون الشكوى ضدهم والحكومة العراقية كذلك يمكنها تقديم شكوى.

وكانت وزارة الداخلية العراقية اعلنت الاثنين الماضي الغاء ترخيص شركة "بلاك ووتر" الامنية التي تعنى بحماية المسؤولين الدبلوماسيين



نوري المالكي



كوندوليزا رايس

عناصر "بلاكووتر" كانت تحمي وفداً من الخارجية الاميركية كان في طريقه الى لقاء مسؤولين من وكالة التنمية الدولية الاميركية في ضاحية المنصور قبيل بدء اطلاق النار.

واشار الى ان المتعدين الامنيين بادروا باجلاء المسؤولين الاميركيين عند انفجار سيارة مفخخة على مبعدة ٨٠ قدماً من مكان اللقاء.

ويشير تقرير للخارجية الاميركية ان ما بين ثمانية إلى عشرة مسلحين، بعضهم بزي رجال الشرطة العراقية، اطلقوا النار على الموكب.

وهرعت قوة من الجيش الأمريكي، تحت غطاء جوي، الى موقع الحادث، لنقل المسؤولين إلى المنطقة الخضراء، اثر سد قوة من الكوماندوز العراقي طريق الموكب الاميركي.

ووصف كارتر أندرس، الرئيس التنفيذي لمجموعة الحلول الاميركية العراقية في حديث لـ (CNN) مسرح المواجهات قائلاً: "الجيش الاميركي سارح بفرض طوق امني على المنطقة. لم يكن مشهداً طبيياً، فريقنا شاهد مجموعة من المركبات المدمرة، وعدداً من الجثث والمصابين يتم نقلهم بعيداً".

ويشير الحادث قلق الكونغرس الاميركي بشأن تزايد الاعتماد على شركات التعهدات الامنية الخاصة في العراق.

وقال النائب هنري واكسمان "الجدل القائم حالياً حول بلاكووتر يعكس واقعا مؤسفاً للاعتماد المفرط على شركات التعهدات الامنية الخاصة".

وكانت "بلاكووتر" قد فقدت اربعة من عناصرها في عملية بالفلوجة قبل أكثر من ثلاثة اعوام، اثارَت صور التمثيل بجثثهم إستياء الشارع الاميركي.

الاميركيين في العراق واكد اللواء عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطنية في وزارة الداخلية الثلاثاء ان "بلاك ووتر تحمل ترخيصاً من الداخلية للعمل وقد تم الغاؤه".

واكد خلف في تصريح صحفي ان "التحقيقات لا تزال جارية" في الحادث الذي وقع الاحد.

من جهتها اعلنت الخارجية الاميركية الاثنين عن التحقيق في حادثة فتح متعدين امنيين من شركة "بلاك ووتر" النار على مدنيين في بغداد الاحد فيها وصفته بـ "الحادث البشع"، وبموازة ذلك بررت شركة التعهدات الامنية الاميركية الحادث، الذي تضاربت التقارير ازاء ملابساته، بالدفاع عن النفس.

واضاف ماكورماك "وزيرة الخارجية تريد الضمان، بذلتنا أقصى الجهود لتفادي خسارة الأرواح البرينة".

وشدد على مساعي الولايات المتحدة في هذا السياق إلا أنه قال إن بلاده تخوض قتالاً في مواجهة عناصر لا تلتزم بالقوانين ولا تبالي بأرواح الأبرياء.

وكانت وزارة الداخلية قد قالت إن الحادثة وقعت الاحد بتعرض موكب من سيارات الدفع الرباعي لإطلاق نار بالقرب من "ساحة النسر"، ورد ركاب الموكب، الذين وصفهم شهود عيان بالقربين، على النار بالمثل.

إلا أن نائب رئيس "بلاكووتر" مارتني سترونغ، رد قائلاً إن عناصره كانت تحمي الموكب الذي يضم مسؤولاً أميركياً، عندما انفجرت في طريقها "عبوة ناسفة ضخمة"، أعقبها إطلاق نار من أسلحة فردية، الأمر الذي أدى لإعطاب إحدى المركبات.

ومن جانب آخر، اختلفت رواية مصدر أمني أمريكي بارز عن الحادث قائلاً إن

(بيت قوسين)

اعتذار رايس

قدمت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس اعتذاراً شخصياً لرئيس الوزراء على خلفية انزعاج الحكومة من الخرق الامني الذي تسببت به شركة بلاك ووتر الامنية وقتلها لعراقيين في ساحة النسر ببغداد الاحد الماضي.

اعتذار رايس جاء هاتفياً وبطريقة غير رسمية ويبدو ان دولة الرئيس قبل الاعتذار ووجد فيه ترضية مناسبة خاصة وان رايس وعسدهت باجراء تحقيق في الحادث.

حدث ساحة النسر ليس هو الاول من نوعه ولكن تسرب خبره الى الاعلام دفع الامريكان الى تكليف رايس بتسوية الامر عبر الهاتف والايجاز

للمتحدث باسم وزارتها بادانة سلوك بلاك ووتر ووصف الحادث بالاشاعة.

لا اهمية للاعتذار سواء جاء شخصياً او رسمياً ونبراً ان

مطالبة الان اكثر من اي وقت اخر بالسمي لتغيير قوانين العمل الامني وتمكين القضاء العراقي

من مقاضاة كل من يرتكب جريمة وعدم السماح لتواجد العمل الامني بان تكون مفتوحة وغير منضبطة.

ان سجل تاريخ عمل الشركات الامنية في العراق يحتوي على جرائم عدة ارتكبت بحق مدنيين عزل وان هذه الشركات كانت دائماً تتصرف بسلوك انتقامي كما انها ترتكب مخالفات سير خطيرة فضلاً عن المخالفات الكثيرة التي يرتكبها الجيش الامريكي داخل المدن ومنها بوجه خاص تدمير ممتلكات الدولة على الطرقات فالملحوظ

ان نصف ما تقوم به امانة بغداد من مشاريع على الطرق يتم تدميره من قبل الجيش الامريكي بمخالفات سير عارضة وغير مبررة امنياً ما يكلف الدولة اموالاً طائلة فضلاً عن التخريب في منظومات الانارة وعلى شبكات خطوط السير السريعة.

لاشك ان الخسائر في الأرواح هي الأهم الا اننا يجب الافضل تعمد القوات الأجنبية في احيان كثيرة الاعتداء على املاك المواطنين فقد تم تسجيل خروق عدة في مناطق مختلفة من بغداد حيث قامت القوات الاميركية بتدمير عجلات ومتاجر وممتلكات عائدة للمواطنين وخاصة في اوقات فرض حظر التجوال الليلي وعلى انغام الموسيقى.

اعتذار رايس غير كاف ويجب على الحكومة العراقية استغلال حادث ساحة النسر بما يحفظ لنا الحق الوطني واذا كان لا بد من المجاملة فعلى الحكومة التمسك بحق مقاضاة الجناة وعدم الاكتفاء بالتحقيق الاميركي.

البنيتاغون: تحسن الوضع الأمني غير كاف لكسب الحرب في العراق

من شباط حتى ايار وتراجع بشكل طفيف في حزيران قبل ان يرتفع مجدداً الى نفس معدل ال ١٥ في تموز وآب.

لكن التقرير اشار الى ان التعزيزات بدأت تخلق الظروف التي ستتيح للحكومة القيام باصلاحات ومتابعة مبادرات المصالحة.

الا ان مشاريع قوانين اساسية تهدف الى ارساء المصالحة الوطنية مثل قانون النقط الذي يحدد تقاسم عائدات النفط، والتقدم بالنسبة لوضع مدينة كركوك الشمالية المتنازع عليها، "ستبقى على الارجح معلقة في المستقبل القريب" كما اضاف التقرير.

واضاف التقرير ان "اقاق النجاح في المستقبل القريب متوقفة على عودة الكتل السياسية الرئيسية الى حكومة المالكى".

بحياتهم اليومية. وقال "عموماً لا يزال يسجل تراجع في العدد الاجمالي للهجمات حيث شهدت الاسابيع الثمانية من اصل الاسابيع ال ١١ الاخيرة منذ ١٥ حزيران ٢٠٠٧ تراجعاً الى مستويات اب ٢٠٠٦".

واظهر رسم بياني ارفق بالتقرير ان الهجمات الشهرية تجاوزت ٥٠٠ الشهر في ايار وحزيران وقاربت ذلك المعدل في كل شهر تقريبا منذ بدء وصول التعزيزات باستثناء شهر آب.

واظهر رسم بياني اخر ان معدل عدد الضحايا خلال كل شهر منذ بدء التعزيزات يقارن باعلى معدل ضحايا عند انفجار العنف الطائفي السنة الماضية.

وافاد ان اكثر من ١٥٠ شخصا قتلوا او اصابوا في اليوم بدء

وقال التقرير انه من المقرر ان تنتقل المليقات الامنية في المحافظات العراقية للسيطرة العراقية بحلول تموز لكنه حذر من تاخير ذلك بسبب ضعف قوات الشرطة العراقية.

وينتشر حالياً ١٦٩ الف جندي اميركي في العراق. وقد نشرت تعزيزات اضافية بلغت ٣٠ الف جندي في العراق اعتباراً من شباط في محاولة لوقف الانزلاق نحو حرب اهلية وافساح المجال امام القيادة السياسية العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية.

واقاد التقرير "نتيجة هذه الجهود، حصل تحسن في اجراءات الامن، على سبيل المثال لقد تراجعت اعمال القتل الطائفي وكذلك عدد الضحايا المدنيين".

واشار الى "بعض التحسن" في قدرة العراقيين فياضي

يذكر على المستوى الوطني في مجال تسيير قوانين مهمة وتطبيق الاصلاح الحكومي".

واضاف ان جهود التوصل الى توافق "تبقى معقدة من جراء استمرار الانقسامات الطائفية والعنف الذي يؤجج هذه الانقسامات".

وجاء في التقرير ايضا ان التقدم السياسي الواعد تحقق على مستوى محلي حيث يعتمد الاميركيون سياسة تهدف الى التقارب مع المتمردين الذين يديرون ظهرهم للقاعدة.

وتماشى نتائج التقرير عموماً مع الاضادات التي ادلى بها الاسابيع الماضي امام الكونغرس في قادة القوات الاميركية في العراق الجنرال فيفيد بتريوس الذي اقترح خضعا تدريجياً لتعزيزات القوات الاميركية بحلول تموز ٢٠٠٨ .

بتريوس يجري مفاوضات مع رئيس وزراء بريطانيا

واقترح بتريوس خفض عدد القوات الاميركية في العراق بمنتصف العام المقبل لتعود الى مستوى قبل زيادتها. ورفض براون

وسلفه توني بلير تحديد جدول زمني لسحب القوات البريطانية من العراق مؤكداً ان ذلك يعتمد على الأوضاع على الارض. وخلال

الاسابيع الاربعة المقبلة من المقرر ان يغادر نحو ٥٠٠ جندي بريطاني آخر قاعدة بريطانيا في العراق مما يخفض عدد القوات البريطانية في العراق الى ٥٠٠٠ جندي. وتعهد براون بعدم اجراء مزيد من خفض القوات الا بعد التشاور مع حلفاء بريطانيا والقادة العسكريين في الميدان.

وعقب التقرير الذي قدمه بتريوس الى الكونغرس، جرى براون محادثات "ودية وبناءة" عبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع الرئيس الاميركي جورج بوش، طبقاً

لمتحدث باسم براون.

نندة / وكالات اجري قائد القوات الاميركية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس محادثات امس الثلاثاء مع رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون خلال توقفه اثناء عودته الى بغداد من واشنطن. ومن المقرر ان يجتمع بتريوس الذي وصل الى لندن في وقت متأخر الاثنين، كذلك مع

وزير خارجية بريطانيا ديفيد ميليباند. كما توقف السفير الاميركي في بغداد ريان كروكر في لندن لاجراء محادثات.

وكان بتريوس قدم تقريراً الى الكونغرس الاسبوع الماضي حول تقدم استراتيجيته زيادة عدد القوات في العراق والتي قال انها نجحت في اخمد العنف جزئياً.

غوردون براون

غوردون براون

فيتس ينصح بوش باستخدام الفيتو ضد مقترح تخفيض القوات في العراق

المؤيدين في مجلس الشيوخ ٥٧ صوتاً وان صوت الرئيس بوش ضده، فسيتطلب الامر من الديمقراطيين جمع ٦٧ صوتاً للتغلب عليه.

اما ماكني، العضو في الحزب الجمهوري، والمقلد بالالوسمة عن مشاركته في الحرب الفيتنامية والمرشح عن حزبه للرئاسة في الانتخابات المقبلة، فقد اعلن ان موضوع تخفيض القوات مرتبط بالتقدم السياسي والعسكري الميداني، وهناك شيء من التقدم قد حصل في مجال المصالحة الوطنية، كما انه حذر من ان انسحاباً مبكراً سيؤدي الى تخلخل امني.

اما عضو المجلس كارل ليفن فسيقترح تحديد مهمات القوات الاميركية على تدريب القوات العراقية في القتال ضد تنظيم القاعدة.

مضيفاً ان الرئيس بوش قد رفع جزرة امام الشعب الاميركي للتحدث عن تقليص عديد القوات انه عبارة عن وصف حول تغيير المسار. الشعب الاميركي لا يصدق زملائي لا يصدقونه.

وقد رفض فيتس ادعاءات الديمقراطيين كافة بمن فيهم الناطقة باسم المجلس بيلوسي التي اعلنت ان سياسة بوش الحربية قد تبقى في

البارزين فيما يقف الجمهوريون ضده، ويبلغ عدد

ترجمة: نادية فارس

صرح روبرت فيتس وزير الدفاع الاميركي انه سينصح الرئيس بوش باستخدام حق الفيتو ضد أي اقتراح لمجلس الشيوخ حول تخفيض كبير لعديد القوات الاميركية في العراق.

وقد ايد ذلك الاقتراح عضو مجلس الشيوخ جيمس هوبب الديمقراطي وقال فيتس ان اخضاع مثل هذا الامر للتشريع صعب جدا.

جاء ذلك خلال ظهوره في برنامج تلفزيوني مضيفاً ان للجيش مجالاً ضيقاً لتطبيق السياسة الحالية والذي يمنح الجنود عطلة ١٢ شهراً مقابل ١٥ شهراً في الخدمة العسكرية.

علماً ان اقتراح ويب يتطلب منح الجندي عطلة مساوية لمدة خدمته قبل عودته الى وحدته.

وقد وجد اقتراح جيمس ويب صدى لدى عضو المجلس جاك ريد الذي اعلن ان هذا الامر ان تحقق فسيكون بمثابة استجابة لمطلب ملح وضروري نجابه به باستمرار عند زيارتنا للقوات في العراق، انهم هناك يتعرضون لضغوط شديدة وكذلك عوائلهم هنا، والعضوان المذكوران من المحاربين القدماء.

كما ايد هذا المقترح الاغلبية من الديمقراطيين البارزين فيما يقف الجمهوريون ضده، ويبلغ عدد

